الفصل الأول

نظرية ابن خلدون في التنمية والانحطاط[1]

يرد موجز لنموذج ابن خلدون الكامل إلى حد كبير -وإن لم يكن بشكل تام- في النصيحة الآتية التي قُدِّمت إلى أحد الملوك: "أيها المَلِك: إنَّ الملك لا يتمُّ عِزُّهُ إلا بالشريعة، والقيام لله بطاعته، والتصرف تحت أمره ونهيه؛[2] ولا قوام للشريعة إلا بالملك؛ ولا عز للملك إلا بالرجال؛ ولا قِوام للرجال إلا بالمال؛ ولا سبيل إلى المال إلا بالعمارة؛ ولا سبيل للعمارة إلا بالعدل؛ والعدل الميزان المنصوب بين الخليقة نصبه الرَّبُ، وجعل له قيِّماً وهو الملِك".[3]

---

(1) أقتبس الكثير في هذا الفصل من كتابي (المترجم إلى العربية) "مستقبل علم الاقتصاد": – *The Future of Economics: An Islamic Perspective*.

(2) مصطلح الشريعة يشير حرفيّاً إلى المعتقدات والمؤسسات أو قواعد السلوك في أي مجتمع، لكنه أصبح الآن يقترن بتلك التي يقرها الإسلام.

(3) ابن خلدون. **المقدمة**، مرجع سابق، ص43، النصيحة ذاتها تتكرر في الصفحة 262. ويقول ابن خلدون ذاته إن كتابه هو تفسير لهذه النصيحة. (المقدمة:) ص403، التي أسداها موبيذان وكان رجل دين زرادشتياً إلى بهرام بن بهرام ونقلها المسعودي في كتابه:

- المسعودي، أبو الحسن علي. **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، 1988م، مج1، ص253. ويعترف ابن خلدون بهذه الحقيقة، لكنه في الوقت نفسه يقول موضحاً: "أطلعنا الله عليه من غير تعليم أرسطو ولا إفادة موبذان نحن نعي هذه المبادئ بعون من الله ومن دون تعليم أرسطو أو تدريس موبذان." انظر:
- ابن خلدون. **المقدمة**، مرجع سابق، ص44.

إن المقدمة برمتها هي تفصيل لهذه النصيحة، التي تتكوَّن، كما قال ابن خلدون من: "ثماني كلمات حكمية سياسية ارتبط بعضها ببعض، وارتدَّت أعجازها إلى صدورها، واتصلت في دائرة لا يتعين طرفها."[4]

تكمن قوة هذا النموذج في تعدد فروع المعرفة فيه، وفي طبيعته الفعّالة فيه. إنَّه متعدد فروع المعرفة لأنه يضمّ جميع المتغيرات الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية المهمة، بما في ذلك سلطة الملك أو السلطة السياسية (الحكومة) (ح)، المعتقدات وقواعد السلوك أو الشريعة (ش)، والناس (ن)، والثروة ومخزون الموارد (ث)، والتنمية (ت)، والعدل (ع)، بطريقة دائرية مترابطة، كل واحدة تؤثر في الأخرى، وتتأثر بها.[5]

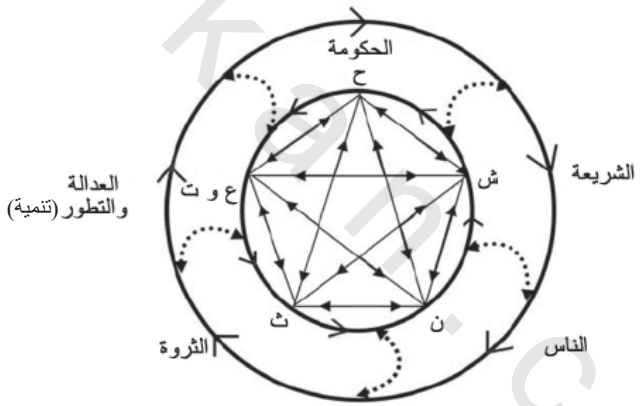

(4) ابن خلدون. **المقدمة**، مرجع سابق.

(5) للاطلاع على صورة أكثر شمولاً لنموذج ابن خلدون، انظر:

- Chapra, *The Future of Economics*, p. 145–172.
- Spengler, Joseph. "Economic Thought in Islam: Ibn Khaldun." *Comparative Studies in Society and History*. April, 1964, p. 268–306.; Boulakia, Jean David C. "Ibn Khaldun: A Fourteenth Century Economist." *Journal of Political Economy*, September/October, 1971, p. 1105–1118; and Mirakhor, Abbas. "The Muslim Scholars and the History of Economics: A Need for Consideration." *The American Journal of Islamic Social Sciences*, December, 1987, p. 245–276.

بما أن عمل هذه الدائرة يحدث عبر تفاعل متسلسل خلال فترة طويلة تمتد إلى ثلاثة أجيال، أو حوالي 120 سنة، فقد تم إدخال التسبب الدائري فضلاً عن الفعالية في التحليل ككل. وهذا يساعد في تفسير كيف أن العوامل السياسية، والأخلاقية، والمؤسساتية، والاجتماعية، والاقتصادية، والديموغرافية، والتاريخية تتفاعل مع بعضها بعضاً عبر مدة طويلة من الزمن لتؤدي إلى التنمية والانحطاط، أو الصعود والهبوط لدولة ما أو لحضارة ما.

في تحليل طويل الأجل كهذا، لا يوجد شرط تَساوي الأشياء، لأنه ما من واحد من المتغيرات يفترض أن يظل ثابتاً. فأحد المتغيرات يعمل كآلية إطلاق.[6]

إذا كانت قطاعات المجتمع الأخرى تتفاعل بالاتجاه نفسه بشكل آلية الإطلاق، فسوف تزداد كثافة الانحلال عبر تفاعل متسلسل، بحيث يصبح من الصعب -مع الوقت- التمييز بين العلة والمعلول. أما إذا كانت القطاعات الأخرى لا تتفاعل بالاتجاه نفسه، فعندئذ قد لا ينتشر الانحلال في قطاع ما إلى القطاعات الأخرى، فإما أن يصبح من الممكن إصلاح القطاع الآخذ في الانحلال مع الوقت، أو قد يكون انحطاط الحضارة أبطأ بكثير.

أولاً: دور الإنسان (ن)

إن مركز تحليل ابن خلدون هو الإنسان؛[7] لأن صعود الحضارات أو سقوطها يعتمد اعتماداً وثيقاً على رفاه الناس أو بؤسهم. وهذا بدوره لا يعتمد على المتغيرات الاقتصادية فحسب، بل أيضاً على الدور المترابط للعوامل الأخلاقية والمؤسساتية والنفسية والسياسية والاجتماعية والديموغرافية، عبر عملية تسبيب

(6) الكلمتان المستخدمتان من قبل ابن خلدون هما "مؤذن" و"مفضي" بمعنى "داعي" أو "مؤدي" إلى شيء ما. غير أني استخدمت عبارة "آلية الإطلاق" (trigger mechanism) المستخدمة الآن -بصفة عامة- باللغة الإنجليزية للتعبير عن المعنى ذاته، انظر:
- ابن خلدون. **المقدمة**، مرجع سابق، ص43.

(7) *Ibn Khaldun. The Muqaddimah: an Introduction to History*. Translate from Arabic by Franz Rosenthal, London: Routledge and Kegan Paul, 1st ed., 1958, 2nd ed., 1967, p. 19.

دائري يمتد إلى فترة طويلة من التاريخ[8]. إن هذا التأكيد على أهميته الإنسان، ينسجم مع الآيات القرآنية التي أوردناها في الافتتاحية، وتقول: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد:11]، وأنه ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ﴾ [الروم:41]. هاتان الآيتان -إلى جانب العديد من الآيات الأخرى- تشددان على دور البشر أنفسهم في صعودهم وسقوطهم. ولهذا السبب جاء جميع الرسل الذين بعثهم الله -بمن في ذلك إبراهيم وموسى وعيسى ومحمد- إلى هذه الدنيا لإصلاح البشر والمؤسسات التي تؤثر في سلوكهم.[9]

ثانياً: دور التنمية (ت) والعدل (ع)

إذا كان البشر هم مركز التحليل، فعندئذ تصبح التنمية والعدل الوصلتين الأكثر أهمية في سلسلة السببية. إن التنمية عامل أساس، لأنه إذا لم يوجد تحسن ملموس في رفاه الناس، فإنهم لن يشعروا بالدافع للقيام بأفضل ما بوسعهم.[10] ففي غياب التنمية، يصبح استقطاب العلماء والحرفيين والعمال ورأس المال من مجتمعات أخرى (متطلبات إحداث نقلة نوعية في التنمية)، غير متيسر.[11] وهذا أيضاً قد يجعل استدامة التنمية أمراً صعباً ويؤدي في خاتمة المطاف إلى الانحطاط.[12]

---

(8) ابن خلدون. **المقدمة**، مرجع سابق، ص43، وص262.

(9) جاء في القرآن أن الله أرسل سلسلة من الرسل لجميع الشعوب في أوقات مختلفة (انظر، على سبيل المثال ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦٓ ۗ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ ۖ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: 7]، و ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ ۚ فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [النحل: 36]، و ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ۗ وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِىَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ فَإِذَا جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ قُضِىَ بِٱلْحَقِّ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [غافر: 78]. وهكذا يقول الإسلام بوجود استمرارية وتشابه في أنظمة القيم لجميع الشرائع السماوية بالقدر الذي لم تعد تُضيَّع أو تشوه مع الزمن.

(10) ابن خلدون. **المقدمة**، مرجع سابق، ص262.

(11) المرجع السابق، ص336-337.

(12) المرجع السابق، ص333.

إن التنمية في نموذج ابن خلدون لا تشير إلى مجرد النمو الاقتصادي.[13] فهي تشمل التنمية البشرية الشاملة التي يثري فيها كلُّ متحول المتغيِّرات الأخرى (ح، ش، ن، ث، ع، ت) وهذا بدوره يثري المتحول الأول، مما يؤدي إلى الرفاه الحقيقي أو السعادة الحقيقية للناس، ولا يضمن بقاء الحضارة فحسب، بل يضمن ازدهارها أيضاً. إن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق من خلال القوى الاقتصادية وحدها، بمعزل عن القوى غير الاقتصادية والقوى الروحية، إنّها تحتاج إلى دعم أخلاقي واجتماعي وسياسي وديموغرافي. وإذا لم يتوفر هذا الدعم، فإن التنمية الاقتصادية قد لا تتحقق، وإن توفر، فإنها قد لا تكون مستدامة.

والتنمية غير ممكنة من دون العدل. وابن خلدون لا يتصور العدل، مثل التنمية، بالمعنى الاقتصادي الضيق، بل بالمعنى الأكثر شمولاً للعدل في جميع جوانب الحياة الإنسانية. يوضح ذلك بقوله: "ولا تحسبنَّ الظلم إنَّما هو أخذ المال أو الملك من يد مالكه من غير العوض ولا سبب كما هو المشهور، بل الظلم أعم من ذلك. وكل من أخذ ملك أحد أو غصبه في عمله أو طالبه بغير حق، أو فرض عليه حقّاً لم يفرضه الشرع فقد ظلمه. فجُباة الأموال بغير حقها ظلمة، والمعتدون عليها ظلمةٌ، والمنتهبون لها ظلمةٌ، والمانعون لحقوق الناس ظلمةٌ"[14]، "ومن أشد الظُّلامات وأعظمها في إفساد العمران تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق"[15].

ويرى ابن خلدون أن العدل على درجة كبيرة من الأهمية للعِمارة، حتى أنه وضع عنواناً لجزء كامل نصه: "في أن الظلم مؤذن بخراب العمران."[16] وهذا يفسر تجاور العدل مع التنمية في الشَّكل البياني الذي أوردناه. "وعلى

(13) المرجع السابق، ص321–323.

(14) المرجع السابق، ص263.

(15) المرجع السابق، ص264.

(16) المرجع السابق، ص262–265.

قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب، فإذا كان الاعتداء كثيراً عامّاً في جميع أبواب المعاش، كان القعود عن الكسب كذلك."[17] وهذا له أثر سلبي في فعالية الناس وقدرتهم على الابتكار، وقيامهم بالمشاريع ودوافعهم، وغير ذلك من الصفات؛ مما يؤدي في خاتمة المطاف إلى تفتت المجتمع وانحطاطه.

إن العدل بهذا المعنى الشامل يؤدي إلى نشوء وتعزيز "العصبية" التي ترجمت إلى "التضامن الاجتماعي" أو "الشعور الجماعي" أو "التماسك الاجتماعي". فالعدل يعزز التكافل الاجتماعي عبر ضمان الوفاء بالالتزامات المتبادلة، والمشاركة المنصفة بثمار التنمية، ومن ثم رفاه الجميع. وهذا يساعد على إيجاد الثقة المتبادلة والتعاون، ومن دونهما لا يمكن تعزيز تقسيم العمل والتخصص، اللازمين من أجل التنمية السريعة لأي اقتصاد.[18] إن انعدام العدل يميل إلى توليد السخط بين الناس، ويثبطهم ويفكك تضامنهم، ولا يؤثر تأثيراً سلبيّاً في دافعيتهم للعمل فحسب، بل أيضاً في فعاليتهم وحماسهم لإنشاء المشاريع وفي الصفات الحميدة الأخرى اللازمة للتنمية، ويؤدي، في خاتمة المطاف، إلى تفتت المجتمع وانحطاطه.

إن الدور الحاسم الذي تلعبه الثقة في التنمية أصبح الآن موضع تأكيد لدى علماء الاقتصاد.[19] وجزءاً من "الحكمة التقليدية" أو "الترسيخ". وقد استخدم ابن خلدون كلمة "العصبية" بالمعنى الذي يشار إليه -إلى حد كبير في الوقت الراهن- بعبارة "الرأسمال الاجتماعي" أو "البنية الاجتماعية الأساسية."[20] غير أن بعض

---

(17) المرجع السابق، ص262.

(18) المرجع السابق، ص46-48.

(19) Arrow, Kenneth J. "Social Responsibility and Economic Efficiency." *Public Policy*, Volume 21, 1973, p. 303-17; Etzioni, 1988; Fukuyama, Francis. *Trust, Social Virtues and the Creation of Prosperity*. New York: Free Press, 1995, and Hollingsworth, J. Rogers, and Robert Boyer. *Contemporary Capitalism: The Embeddedness of Institutions*. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.

(20) See Dasgupta, and Serageldin. *Social Capital: A Multifaceted Perspective*.

العلماء اعترضوا على استخدام كلمة "الرأسمال" للدلالة على شيء مجرد ولا يمكن امتلاكه، مثل الرأسمال المادي للأفراد[21]. لذا، فإن استخدام ابن خلدون لكلمة "العصبية" أو "التضامن الاجتماعي" هو بديل أفضل على ما يبدو.

ثالثاً: دور المؤسسات (م) والحكومة (ح)

ويقتضي العدل وجود بعض قواعد السلوك، التي تسمى "مؤسسات" في الاقتصاد المؤسساتي و "قيم أخلاقية" في النظرات الكونية الدينية. فهي المعايير التي يتفاعل الناس استناداً إليها، ويوفون بالتزاماتهم نحو بعضهم بعضاً.[22] وهذه القواعد موجودة في جميع المجتمعات وتستند إلى نظرتهم الكونية، ويتمثل الأساس الأوّل لهذه القواعد في مجتمع إسلامي، في الشريعة؛ أي بـ "لزوم ما أنزل الله عز وجل في كتابه من أمره ونهية وحلاله وحرامه."[23] كما يرى ابن خلدون "إنما هي بالخير ومراعاة المصالح."[24] إن مصدرهم الإلهي يقترن بقوة تساعد على تعزيز استعدادهم الطوعي والامتثال، ويعمل على التثبيت القوي لمجموعة كبيرة مع بعضها بعضاً؛[25] مما يعمل على الحد من السلوك الاجتماعي الضار، ويضمن العدل، ويعزز التضامن والثقة المتبادلة بين الناس، وهو ما يعزز التنمية.

ولا تستطيع الشريعة أن تقوم بدور ذي شأن إلا إذا تم تطبيقها تطبيقاً منصفاً

---

(21) انظر على سبيل المثال:

- Arrow, Kenneth J. "Observations on Social Capital." In Partha Dasgupta and Ismail Serageldin (eds.), Social Capital: A Multifaceted Perspective. Washington, D.C.: The World Bank, 2000, p. 3–5.
- Bowles and Gintis, "Social Capital and Community Governance.".

(22) ابن خلدون. **المقدمة**، مرجع سابق، ص146–147.

(23) المرجع السابق، ص279.

(24) المرجع السابق، ص134.

(25) المرجع السابق، ص140–141.

دون تحيُّز.[26] فالشريعة إنما تنطوي على قواعد للسلوك، لكنها لا تستطيع تنفيذها بنفسها؛ فالسلطة السياسية هي المسؤولة عن تنفيذها من خلال توفير الحوافز والروادع.[27] لقد عبر عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن ذلك بوضوح؛ إذ قال: "إن الله يزع بالسلطان أكثر مما يزع بالقرآن."[28] ويرى ابن خلدون أن علاقة السلطة السياسية بالحضارة مثل علاقة الشكل بالمادة[29] "فالدولة دون العمران لا تُتَصوَّر، والعمران دون الدولة والملك متعذّرٌ."[30] ويؤكد ابن خلدون بوضوح على أن "يعود حسن المَلكة إلى الرفق."[31] "فإن الملك إذا كان قاهراً باطشاً بالعقوبات، منقباً عن عورات الناس وتعديد ذنوبهم، شملهم الخوف والذل، ولاذوا منه بالكذب والمكر والخديعة، فتخلَّقوا بها، وفسدت بصائرهم وأخلاقهم... وربما أجمعوا على قتله."[32]

ومع أن ابن خلدون يشدد على دور الدولة في التنمية، إلا أنه -خلافاً للعلماء المسلمين التقليديين الآخرين- لا يؤيد الدور الاستبدادي للدولة. فهو يؤمن بما أصبح يعرف الآن بـ "الحكم الرشيد". إن الاعتراف بالملكية الخاصة واحترام الحرية الفردية ضمن حدود القيم الأخلاقية هو جزء من التعاليم الإسلامية، وكان سائداً على الدوام في الفكر الإسلامي. ومهمة الدولة، كما ترد في كتابات جميع العلماء المسلمين التقليديين تقريباً، بمن فيهم ابن خلدون، هي - علاوة على الدفاع والمحافظة على القانون والنظام- ضمان العدل، والوفاء بالعقود، وإزالة

(26) المرجع السابق، ص43، وص47.

(27) المرجع السابق، ص120-121.

(28) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. **تاريخ بغداد**، بيروت: دار الكتب العلمية، (د. ط)، (د. ت.)، ج4، ص107.

(29) ابن خلدون. **المقدمة**، مرجع سابق، ص343، وص349.

(30) المرجع السابق، ص349.

(31) المرجع السابق، ص176.

(32) المرجع السابق، ص176، وص189.

المظالم، وتلبية الاحتياجات، والامتثال لقواعد السلوك.[33] وبعبارة أخرى، يتعين على الدولة أن تفعل الأشياء التي تساعد الناس على أداء أعمالهم المشروعة، وتمنعهم من التجاوزات والظلم ضد بعضهم بعضاً.

ولا يستحسن ابن خلدون أن تنخرط الدولة مباشرة في النشاط الاقتصادي.[34] فقيامها بذلك لن يؤذي الناس من خلال تقييد فرصهم وأرباحهم (ما يعبر عنه الآن بمزاحمة القطاع الخاص) فحسب، بل أيضاً يقلص عائدات الدولة من الضرائب[35]. وهكذا فإن تصور ابن خلدون للدولة ليس تصوراً لدولة الحرية الاقتصادية (Laissez Faire) ولا للدولة الشمولية، بل لدولة تعمل على سيادة الشريعة ومهمتها أن تكون أداة لتسريع التنمية الإنسانية ورفاه البشر.[36] إن الاتجاه

(33) ناقش ابن خلدون وظائف الدولة في عدد من الأماكن في "المقدمة". يقول في أحد المواضع، على سبيل المثال، إن على الحاكم "الدفاع عن وحماية رعاياه الذين أوكلهم الله إليه، من أعدائهم. وعليه فرض القوانين الرادعة ومنعهم من ارتكاب العدوان ضد كل شخص آخر وممتلكاته. وعليه ضمان أمن الطرقات. ويجب أن يمكنهم من تحقيق مصالحهم. وعليه الإشراف على كل ما يؤثر في معيشتهم وتعاملاتهم المتبادلة، بما في ذلك الموارد الغذائية والأوزان والمكاييل ومنع الغش. وعليه الاهتمام بسك العملة لحماية العملة التي يستخدمها الناس من الغش... لقد قال أحد الحكماء النبلاء إن زحزحة الجبال من مواضعها أسهل من اكتساب قلوب الناس." انظر:

- ابن خلدون. **المقدمة**، مرجع سابق، ص216.

(34) ابن خلدون. **المقدمة**، مرجع سابق، ص257.

(35) المرجع السابق، ص257–259.

(36) يقسم ابن خلدون السلطة السياسية ثلاثة أقسام: الأول هو السلطة الطبيعية التي تمكّن كل شخص من تلبية غرضه الذاتي وشهواته؛ والثاني هو السلطة السياسية العقلية، التي تمكّن كل فرد من خدمة هذه المصلحة الذاتية الدنيوية وتمنع الأذى استناداً إلى بعض المبادئ المشتقة عقليّاً، والثالثة هي السلطة "السياسية الدينية" أو "الخلافة" التي تمكّن كل فرد من تحقيق الرفاه في هذه الدنيا وفي الآخرة طبقًا لتعاليم الشريعة. انظر:

- ابن خلدون. **المقدمة**، مرجع سابق، ص265–266. وإذا أردنا استخدام مصطلحات حديثة لهذه الأشكال الثلاثة من الحكومات، يمكن أن نسميها الدولة العلمانية السلبية (Laissez faire)، دولة الرفاه العلمانية، ودولة الرفاه الإسلامية أو "الخلافة". للاطلاع على تفاصيل حول دولة الرفاه الإسلامية، انظر:

- Chapra, M. Umer. *The Islamic Welfare State and its Role in the Economy*. Leicester, UK: The Islamic Foundation, 1979.
- Chapra, M. Umer. *Islam and the Economic Challenge*. Leicester, UK: The Islamic Foundation, 1992. (chapters 1,3 and 5).

إلى التأميم قد أغرى بعض الكتاب المسلمين بتبنّيه تحت تأثير الاشتراكية، وقد استغله بعض الجنرالات والسياسيين في بلدان إسلامية عدة لخدمة مصالحهم الخاصة. غير أن الاشتراكية لم تأت إلا بالبؤس لجميع البلدان الإسلامية التي فرضت فيها من خلال الانقلابات العسكرية.[37].

رابعاً: دور الثروة (ث)

المال يوفر الموارد اللازمة لضمان العدل والتنمية، والأداء الفعال لدور الحكومة والرفاه لجميع الناس. والمال لا يعتمد على الحظ أو قراءة النجوم[38] أو وجود مناجم الذهب والفضة.[39] بل يعتمد على الأنشطة الاقتصادية،[40] وحجم السوق،[41] والحوافز والتسهيلات التي توفرها الدولة.[42] والأدوات.[43] التي تعتمد، بدورها على المدخرات أو تكون "زائدة على حاجات العاملين وضروراتهم."[44] فكلما ازداد النشاط ازداد الدخل؛ فالدخل المرتفع يسهم في زيادة المدخرات وزيادة الاستثمار في الأدوات.[45] الذي بدوره يسهم في ازدياد التنمية والمال.[46] وقد زاد ابن خلدون في التأكيد على دور الاستثمار بقوله: "واعلم أنَّ الأموال إذا اكتُنِزت وادُّخِرت في الخزائن لا تنمو، وإذا كانت في صلاح الرعية وإعطاء حقوقهم

(37) Desfosses, Helen, and Jacques Levesque (eds.). *Socialism in the Third World*. New York: Praeger, 1975.

(38) ابن خلدون. **المقدمة**، مرجع سابق، ص339.

(39) المرجع السابق، ص339.

(40) المرجع السابق، ص334، وص339.

(41) المرجع السابق، ص373.

(42) المرجع السابق، ص280.

(43) المرجع السابق، ص333، وص334.

(44) المرجع السابق، ص333.

(45) المرجع السابق، ص334.

(46) المرجع السابق، ص334.

وكفِّ الأذيَّة عنهم، نمت وزكت، وصلُحَت بها العامَّة وترتَّبَت بها الولاية، وطاب بها الزمان واعتُقد فيها العزُّ والمنفعةُ."[47] فإن ذلك "يصلح أمورهم ومعاشهم؛ فإنك إذا فعلت ذلك قرت النعمة لك [الدولة]."[48] وتتمثل العوامل المحفزة في انخفاض معدلات الضرائب.[49] وأمن الحياة والممتلكات.[50] وبيئة طبيعية صحية تكثر فيها الأشجار والمياه والمرافق الأخرى اللازمة للحياة.[51]

وتعتمد الثروة أيضاً على تقسيم العمل والتخصص؛ إذ كلما ازداد التخصص ازداد نمو المال. "قد عُرف وثبت أن الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه، وأنهم متعاونون جميعاً في عمرانهم على ذلك. والحاجة التي تحصل بتعاون طائفة منهم تسدُّ ضرورة الأكثر من عددهم أضعافاً... فتصرف (الزائدة) في حالات الترف وعوائده، وما يحتاج إليه غيرهم من أهل الأمصار ويستجلبونه منهم بأَعواضِه وقيَمه؛ فيكون لهم بذلك حظ من الغنى.. ودَعَتهم أحوال الرَّفه والغنى إلى الترف وحاجاته: من التأنق في المساكن والملابس، واستجادة الآنية والماعون، واتخاذ الخدم والمراكب.. وهذا يؤدي إلى ازدهار الصناعة والحرف.. فتنفق أسواق الأعمال والصنائع ويكثر دخل المصر وخرجُه." [52] وبما أن البشر لا يرضون عن استخدام عملهم مجاناً.[53] فإن تقسيم العمل لا يحدث إلا حين تكون المقايضة ممكنة.[54] وهذا يقتضي وجود أسواق حسنة التنظيم، تمكن الناس

(47) المرجع السابق، ص281.

(48) المرجع السابق، ص281.

(49) المرجع السابق، ص255–256.

(50) المرجع السابق، ص261.

(51) المرجع السابق، ص321–323.

(52) المرجع السابق، ص334.

(53) المرجع السابق، ص373.

(54) المرجع السابق، ص353.

من المقايضة وتلبية احتياجاتهم.[55]

يسهم ارتفاع الدخل والمال في ازدياد العوائد الضريبية، ويمكِّن الحكومة من إنفاق المزيد على رفاه الشعب؛ وهذا يؤدي إلى ازدياد الفرص الاقتصادية.[56] وازدياد التنمية، التي بدورها تسبب ازدياداً طبيعيّاً في عدد السكان، وكذلك هجرة العمال المهرة وغير المهرة والعلماء من أماكن أخرى.[57] ومن ثم زيادة تعزيز الرأسمال البشري والفكري لذلك المجتمع. هذا الازدياد في عدد السكان يزيد الطلب على السلع والخدمات، وهو ما يعزز "الصنائع"، ويرفع الدخول، ويعزز العلم والتعليم.[58] ويزيد في تسريع التنمية[59]. في أول الأمر، تميل الأسعار إلى الهبوط مع ازدياد التنمية والإنتاج، غير أنه إذا ظل الطلب يرتفع وعجز العرض عن مجاراته، فإن هذا يؤدي إلى ظهور حالات النقص؛ مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات. وتميل أسعار الضروريات إلى الارتفاع بأسرع من الكماليات، وترتفع الأسعار في المناطق الحضرية بأسرع من أسعار المناطق الريفية، وترتفع تكلفة اليد العاملة، ومعها تزداد الضرائب، وهذه تؤدي إلى زيادة ارتفاع الأسعار، وهذا يسبب شدائد للناس ويؤدي إلى عكس تدفق السكان ومغادرتهم، وتنخفض التنمية ومعها الازدهار والحضارة[60].

إن انخفاض الدخول يؤدي إلى انخفاض العوائد الضريبية، التي لا تعود كافية لتغطية إنفاق الدولة، فتميل الدولة إلى فرض المزيد والمزيد من الضرائب، كما تحاول السيطرة المفرطة على كافة مصادر القوة والمال. ويتأثر الدافع إلى العمل والكسب سلبيّاً لدى المزارعين والتجار، الذين يوفرون معظم الضرائب الواردة؛

(55) المرجع السابق، ص333–336.

(56) المرجع السابق، ص353.

(57) المرجع السابق، ص335.

(58) المرجع السابق، ص333، وص371–373.

(59) المرجع السابق، ص336–337، وص373.

(60) المرجع السابق، ص157، وص336–337.

لذا عندما تنخفض الدخول، تنخفض معها العوائد الضريبية، وبدورها لا تستطيع الدولة الإنفاق على التنمية والرفاه، فتنخفض التنمية ويزداد الكساد، وتتسارع قوى الانحلال وتؤدي إلى نهاية السلالة الحاكمة[61].

إذا أردنا أن نعبر عن تحليل ابن خلدون على شكل علاقة وظيفية، يمكن القول بأن:

ح= ف (ش، ن، ث،ع و ج)

هذه المعادلة لا تبين دينامية (حيوية) نموذج ابن خلدون، لكنها تعكس طابعه، وهو طابع متعدد ومترابط فروع المعرفة (interdisciplinary)، من خلال أخذ جميع المتغيرات الرئيسة التي ناقشها بالحسبان. في هذه المعادلة، تم إظهار (ح) أو السلطة السياسية على أنها متغير تابع؛ لأن أحد اهتمامات ابن خلدون الرئيسة هو تفسير ظهور السلالات الحاكمة أو الدول أو الحضارات وسقوطها، فهو يرى أن قوة سلالة حاكمة أو ضعفها يعتمدان على قوة السلطة السياسية التي تنطوي عليها أو ضعفها، ويعتمد بقاء السلطة السياسية في خاتمة المطاف على رفاه الشعب، الذي يتعيَّن عليها ضمانه عبر تنفيذ الشريعة. فإذا كانت السلطة السياسية فاسدة أو لا تتمتع بالكفاءة، ولا تخضع لمساءلة الشعب، فإنها لن تؤدي وظائفها بوازع من الضمير. لذا، فإن الموارد المتاحة لها لن تستخدم بشكل فعال، ولن تصبح الخدمات التي يتعين تقديمها لتسهيل التنمية متوافرة. وعندئذ سوف تقع المعاناة على التنمية والرفاه، وإذا لم تتوفر التنمية، فإن الموارد اللازمة لتمكين المجتمع والحكومة من مواجهة التحديات التي تجابههم والمضي قدماً في تحقيق أهدافهم الاجتماعية – الاقتصادية لن تزيد.

خامساً: دور آلية الإطلاق

على الرغم من أن العلاقة بين العلة والمعلول ليست قابلة لعكس مسارها بالضرورة، فإن السببية الدائرية والمترابطة في المجتمعات البشرية التي شدد

(61) المرجع السابق، ص157، وص255–258.

عليها ابن خلدون تميل لأن تكون قابلة لعكس مسارها. (ويظهر هذا في الشكل المرقوم آنفاً من خلال الأسهم والنقاط). فيمكن اتخاذ أيٍّ من المتغيرات المستقلة ولا سيما التنمية، متحولاً تابعاً، في حين تظل المتغيرات الأخرى مستقلة. وهذا يعني أن آلية إطلاق انحطاط مجتمع ما، قد لا تكون هي ذاتها آلية إطلاق انحطاط جميع المجتمعات. ففي المجتمعات الإسلامية، التي كان ابن خلدون مهتمّاً بها، كانت آلية الإطلاق تتمثل في السلطة السياسية، التي -لسوء الحظ- ما تزال موجودة في معظم البلدان الإسلامية حتى يومنا هذا.[62] وقد أدت هذه الآلية إلى إساءة استخدام الموارد العامة، وعدم توافرها من أجل تحقيق العدل والتنمية والرفاه العام.

ومع أن جميع العوامل تقوم بدور مهم في تنمية مجتمع ما وانحطاطه، فإن لآلية الإطلاق دوراً حاسماً؛ فقد تكون آلية الإطلاق في مجتمعات أخرى أيّاً من المتغيرات الأخرى في نموذج ابن خلدون. قد تكون، على سبيل المثال، انحلال الأسرة، وهو ما لم يكن يشكل مشكلة في زمن ابن خلدون، لذلك لم يذكرها في تحليله. غير أنه جزء أساس لا يتجزأ من (ن) (الناس) وله الآن ظهور أكبر في العالم الغربي بالرغم من أن جميع المجتمعات متأثرة به بدرجات متفاوتة. فإذا استمر هذا الانحلال دون توقف، فإنه قد يؤدي إلى انعدام التربية المناسبة للأطفال، ومن ثم إلى انحدار في نوعية البشر، الذين يشكلون حجر الزاوية في أية حضارة. فقد يتعذر، إذن، على ذلك المجتمع الإبقاء على تفوقه الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي والعسكري، وقد تكون آلية الإطلاق أيضاً ضعف الاقتصاد الناجم عن نظام اقتصادي خاطئ يقوم على أساس قيم ومؤسسات غير مجدية، كما حدث في الاتحاد السوفييتي سابقاً. وقد يحدث أيضاً بسبب عدم توافر العدل والمرافق التعليمية والصحية، وعدم الوصول إلى رأسمال المشاريع، الذي قد يؤدي إلى أداء غير فعال للموارد البشرية وركود التنمية،

(62) كما سنرى في الفصول 3-6.

كما هو الحال في العديد من الدول النامية التي يشكل العالم الإسلامي جزءاً أساسياً منها.

وهكذا، فإن ابن خلدون لم يرتكب خطأ حصر نفسه في المتغيرات الاقتصادية وحدها لتفسير التنمية والانحطاط، بل إنه اعتمد على مقاربة دينامية متعددة فروع المعرفة، ليبين كيف أن العلاقة المترابطة للعوامل الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية والسياسية والتاريخية والديموغرافية، تؤدي إلى نهضة المجتمعات وسقوطها. وهذا ما يمكن أيضاً أن يفسر سبب تنمية بعض البلدان بخطى أسرع من بلدان أخرى، وما يجعل التنمية مستدامة، ويفسر متى يحقق الشعب الرفاه الحقيقي. ومن حسن الحظ أن اقتصاد التنمية بدأ يأخذ بالحسبان تدريجيّاً أدوار جميع هذه المتغيرات تقريباً، فضلاً عن تفاعلها المتبادل عبر السببية الدائرية.

ومع ذلك، فإن مفهوم ابن خلدون لآلية الإطلاق لم يوظّف بشكل تام؛ فمن دون هذا المفهوم نجد أنه حتى تأكيد نورث (North) وتوماس (Thomas)[63] على حقوق الملكية لتفسير ازدهار العالم الغربي لن يسعفنا كثيراً. لقد كانت حقوق الملكية موجودة في معظم المجتمعات، ولا سيما في العالم الإسلامي بسبب الحرص الإسلامي عليها، فليس لزاماً أن تحقق المجتمعات التنمية في أشكالها المتعددة؛ لأن حقوق الملكية، مثل المؤسسات الأخرى، ليس لها وزن ما لم يتم تنفيذها. فما الذي أدى، إذن، إلى تنفيذها في المجتمعات الغربية؟ ربما يعود ذلك إلى ظهور الديمقراطية التي أدت إلى المحاسبة السياسية، مما جعل المؤسسات التي تشكل حقوق الملكية جزءاً حاسماً منها.

لذا، فإن المحاسبة السياسية الناجمة عن الديمقراطية هي التي عملت كآلية إطلاق لفرض حقوق الملكية والعدل، وهو ما أدى إلى التنمية. ولعل نورث وتوماس يدركان ذلك إلى حد ما، فهما يقولان بأن الابتكار، واقتصاديات الحجم (وفورات الانتاج على نطاق واسع لسلعة ما) (economies of scale) والتعليم

(63) See: North, Douglass C. and Robert Paul Thomas. *The Rise of the Western World: A New Economic History*. Cambridge: Cambridge University Press, 1973.

وتراكم رأس المال، ليست هي أسباب النمو؛ بل النمو بعينه.[64] وباستخدام المنطق ذاته، يمكن المجادلة بأن فرض حقوق الملكية هو أيضاً نتيجة وليس سبباً. لقد تكرست حقوق الملكية في القيم المسيحية لكنها لم تفرض، فلولا الديمقراطية، لكان من المحتمل أن لا تكون حقوق الملكية قد فرضت.

لم يرتكب ابن خلدون خطأ الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد بأن يهتم بالدرجة الأولى بالتحليل السكوني (static) قصير الأجل، بافتراض ثبات العوامل الأخرى في الوقت الذي ما فتئت التغييرات تجري في هذه العوامل في جميع المجتمعات البشرية، من خلال تفاعل متسلسل، مع أن هذه التغييرات قد تكون صغيرة لدرجة أن تكون غير مرئية. ومع ذلك، فإن أثرها في المتغيرات الاقتصادية ما زالت ذات أهمية، ولا يمكن تجاهلها. لذا، فعلى الرغم من أنه من المحتمل أن يعتمد علماء الاقتصاد افتراض كون المتغيرات متساوية على سبيل التسهيل وسهولة التحليل، فإنه لابد أيضاً من القيام في الوقت نفسه باستخدام الديناميات متعددة فروع المعرفة من النوع الذي استخدمه ابن خلدون، بسبب ما توفره من مساعدة في صياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية، التي تساعد على تحسين الأداء الإجمالي طويل الأجل لاقتصاد ما، ورفع مستوى رفاه الشعب، وهذا مما يتعذر على علم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد (Neoclassical Economics) تحقيقه؛ لأنه، كما سأل نورث محقاً: "كيف يمكن إعطاء وصفات سياسية (تحديد سياسات) عندما لا يفهم المرء كيفية تنمية الاقتصادات؟" لذا، فإنه يعد علم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد "أداة غير ملائمة لتحليل و تحديد سياسات من شأنها أن تنشئ التنمية".[65] بما أن ابن خلدون وضع نموذجاً ألمعيّاً لتفسير نشوء مجتمع ما وسقوطه، فقد كان توينبي (Toynbee) على صواب حين قال إنه كان يتسم بـ "سعة الرؤية وعمقها ومجرد القوة الفكرية"، فإن ابن خلدون، في مقدمته للتاريخ الشامل، "ابتدع ووضع فلسفة للتاريخ –هي من دون شك– تُعدّ أعظم عمل من نوعه ابتدعه أي عقل في أي

(64) North and Thomas. *The Rise of the Western World*, p. 5

(65) North and Thomas. *The Rise of the Western World*, p. 359.

زمان ومكان".[66]

ومع أني استخدمت نموذج ابن خلدون فإني قد وجدت أنه لابد من إدخال بعض التعديلات عليه، وهذا يعود -كما ألمحت في مقدمة هذا الكتاب- إلى حدوث عدد من التغييرات في جميع جوانب الحياة البشرية. فالمجتمعات وأنظمة الحكم والاقتصادات قد تعرضت جميعها إلى تغييرات جذرية.

أ - في حين أنه تم أخذ دور الشعب بالحسبان، لابد من أن نضع نصب أعيننا أنه لا يشكل كلاً متماسكاً. إنه يمثل تجمعاً من مكوِّنات مختلفة، بما في ذلك الرجال والنساء والعلماء والنخبة السياسية، والعوامّ من الناس، والأسر والقبائل؛ والجماعات الاجتماعية والاقتصادية؛ والمجتمع ككل. وقد أخذ ابن خلدون بعضها في الحسبان، ولكن ليس كلها.

ب - مع أن اقتصادات الأقطار الإسلامية المركزية قد بدأت بالانحطاط، فإنها كانت لم تزل قوية مقارنة مع منافسيها، ومن المؤكّد أن موقعها النسبي لم يكن ضعيفاً كما هو في الأزمنة الحديثة. ويعود أحد الأسباب الأولية لهذا الضعف، إلى الفجوة في التعليم والمعرفة والقاعدة التكنولوجية. وهذه الفجوة سوف تستغرق وقتاً طويلاً كي تُملأ، حتى لو حاولت هذه المجتمعات جديّاً تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية- الاقتصادية والسياسية اللازمة.

ج - إن التوسع الكبير في المعرفة الإنسانية والقاعدة التكنولوجية قد خفف كثيراً من الأعباء الشاقة الروتينية التي تقوم بها النساء، وحررهن للقيام بدور مهمّ جداً في نهضة مجتمعاتهن التعليمية والفكرية والاجتماعية - الاقتصادية. فإذا لم يتم تمكينهن من القيام بهذا الدور، فإنهن سيشعرن بالإحباط، كما أن مجتمعهن أيضاً سوف يتأثر سلباً. غير أنه إذا أتيح لهن القيام بدورهن بشكل فعّال، فعندئذ قد يتعذر عليهن الاهتمام بتربية أطفالهن كما كن يفعلن في الماضي. وهذا يطرح سؤالاً يتعلّق بالتدابير البديلة التي يجب اتخاذها لملء هذا الفراغ. ثم إن

(66) Toynbee, *A Study of History*. Volume 3, p. 321–322.

المساعي الدولية التي تبذل في العلوم والتكنولوجيا قد جعلت من اللازم لكل من الذكور والإناث في المجتمع أن يحصلوا على معرفة أكثر شمولاً، وقضاء المزيد من الوقت لهذا الغرض أكثر مما كان متاحاً في الماضي، وهذا يتطلب موارد أكثر قد يتعذر تعبئتها ما لم تتضافر جهود الأسر والمجتمعات والحكومة في هذا المضمار. كما يتعين استثمار الزكاة والأوقاف للقيام بدور مهم، لا سيما من أجل نقل المعرفة والمهارات إلى الفقراء.

د – أصبح لا مناص من أن يجاري العلماء الوقائع الحديثة المتغيرة كيما يتحقق تطوير الفقه، وهو جزء من الشريعة، بحيث يُتيح للمسلمين مواجهة التحديات الأكثر حداثة بنجاح. ومع أن الفقه كان قد أصيب بالجمود في زمن ابن خلدون، إلا أنه أصبح الآن أكثر جموداً، بسبب الفترة الطويلة لانحطاط المسلمين المقترن بالاحتلال الأجنبي. لذلك يجب انتشال الفقه من حالة الجمود التي هو عليها ليقوم بالدور الحيوي ذاته، الذي قام به في القرون المبكرة.

هـ – حتى من دون التأميم والتخطيط المركزي، فقد أصبح دور الحكومات الآن أكبر بكثير، وأصبح يطلب منها المساهمة بشكل أكثر فعالية في تحقيق العدل والبنية الأساسية الاجتماعية ـ الاقتصادية والتنمية مما كان لازماً في الماضي. وتوسَّع نطاقا العدل والتنمية بشكل كبير؛ ففي مجتمعات الماضي المتماسكة، كان وجود القبائل والنقابات المهنية ومؤسسات الأخوة والفرق الصوفية يعزز التضامن الاجتماعي، مما ساعد على فرض القواعد الرسمية وغير الرسمية للسلوك، وهذا عزز الصدق والإنصاف في التعاملات، فأدى بذلك دوراً مهمّاً في ضمان العدل والرفاه العام. وبما أن كل هذه الأمور قد أصبحت أكثر ضعفاً نتيجة الزيادات في تعداد السكان، وازدياد الحركة الحضرية وازدياد حركية الناس، فإنه ثمة حاجة إلى ملء الفراغ، عن طريق الأسر والعلماء والمدارس ومؤسسات التعليم العالي والحكومة.

وأخيراً، فإن الحاجة تدعو إلى تضمين الاقتصاد ككل في النموذج لا المال وحده، وهذا سوف يقتضي إدخال جميع مكوناته، مثل السوق والنظام النقدي

والمالي، والقطاعين العام والخاص، بحيث يكون التركيز على تحقيق الفعالية والإنصاف على السواء في استخدام الموارد، كل هذا يبين وجود حاجة إلى الإصلاح الآن لا للشعب فحسب، بل أيضاً للمؤسسات التي تؤثر فيه.

obeikan.com